محليات

رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش:

الظروف ساهمت في تفشي الفساد ونحن نتصدى!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

بحث رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش القاضي نذير خير الله خلال ترؤسه اجتماعاً في مقر فرع الهيئة في حماة أمس ضم المفتشين ورؤساء الأقسام فيه آليات تعزيز العمل الرقابي والوقوف على معوقاته وتذليلها وإيجاد ملتقى حواري للتواصل مع سائر الدوائر الرقابية.

وقال: إن الظروف الراهنة ساهمت في تفشي الفساد وقيام بعض الإدارات بارتكاب أخطاء وتورطهم بفساد إداري أو مالي، والهيئة بالتعاون مع كوادر الرقابة الداخلية في مختلف الجهات العامة تتصدى لهذه المخالفات من خلال التنبيه عن هذه الأخطاء وتحفيز عمل الرقابة كإجراءات احترازية.

وبين أنه في حال ثبوت ارتكاب الإدارات والموظفين في الدولة أخطاء فإن الهيئة تتخذ الإجراءات اللازمة بحقهم حيث تم في هذا الصدد كف يد الكثير ممن أثبتت التحقيقات تورطهم بالفساد مع إحالتهم للقضاء مؤكداً أن واجب الهيئة حماية المال العام وتطوير الإدارة العامة والوقوف على سلبيات وإيجابيات العمل ورفع المقترحات والتوصيات التي من شأنها تطوير القوانين والارتقاء بالأداء الحكومي.

وقال: يتم بشكل دوري ومن خلال جولات ميدانية مفاجئة الاطلاع على عمل فروع الهيئة في المحافظات لتحديد المعوقات والصعوبات المعترضة وسبل معالجتها وتقديم الحلول للأمور والقضايا العالقة.

وإن الهيئة اختارت محافظة حماة كمحطة أولى سيعقبها محطات لاحقة في مختلف المحافظات لتقييم عمل فروع الهيئة وحسن سير أداء العاملين فيها مشيراً إلى أن الهيئة دأبت منذ إنشائها على مكافحة الفساد الإداري والمالي والرقابة على عمل الإدارات ومعالجة المشكلات والتجاوزات الحاصلة فيها إن وجدت من خلال توجيه بعثة تفتيشية مهمتها تدقيق ومعالجة الخلل قبل تفاقمه ومنعاً من حدوث ارتكابات أو تجاوزات أكبر.

وكشف القاضي خير الله أنه بناء على اجتماع الربع الأول للمجلس الأعلى للرقابة والتفتيش تم تقييم العمل على مستوى الجمهورية، وعلى وقع ذلك تم مكافأة البعض ومعاقبة البعض الآخر مع اتخاذ إجراءات وتدابير شاملة بهذا الصدد.

وأكد محافظ حماة الدكتور غسان خلف خلال حضوره الاجتماع، وجود تعاون وثيق بين الأمانة العامة للمحافظة وسائر الجهات الرقابية لتحقيق أفضل مستويات العمل الرقابي.

وأكد المفتش آصف حسن رئيس البعثة التفتيشية في محافظة حماة، أنه بتكليف من رئيس مجلس الوزراء تم تشكيل البعثة ومهمتها التدقيق في توزيع المشتقات النفطية ومحاسبة المخالفين والمقصرين، وقد تم تشكيل لجان خبرة بهذا الصدد مع التركيز على إجراءات وسلامة تراخيص محطات الوقود وموزعي الغاز وضمان وصول المحروقات إلى مستحقيها.

ويتم التعاون مع الأهالي للحصول على المعلومات والمعطيات بهذا الخصوص لكون تحديد المرتكبين والمخالفين يحتاج إلى تدقيق وتمحيص وافيين.

لسنا سيفاً مسلطاً على أحد والمحاسبة ستطول المفتش إذا أخطأ

| طرطوس- محمد حسين

أكد القاضي نذير خير الله رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أن الهيئة تتعاون مع الإدارات كافة للقضاء على الترهل والفساد منوهاً بأن الرقابة الداخلية هي من جسد الهيئة وإن كانت تتبع للإدارات.

أما فيما يخص تقديم تقارير لوسائل الإعلام فأشار القاضي نذير خير الله إلى أن هناك موقعاً خاصاً بالهيئة يمكن التواصل معه ومن خلاله تتم الإجابة على التساؤلات كافة من دون الغوص في التفاصيل.

والهيئة لا تبخل بإعطاء أي جزئية تريح المجتمع وتحافظ على قانون الهيئة والهدف من ذلك خدمة البلد واحترام القانون وحماية المال العام.. ولسنا سيفاً مسلطاً على أحد.

مشدداً على ضرورة التعاون بين الهيئة والإدارات للوصول إلى حالة العمل المثالية لتعزيز دور الرقابة أولاً وفي حال حدوث الارتكابات سيحاسب المرتكب والمفتش أن تسرع وفق القانون.

وفي حال كانت التهمة ظالمة سيحاسب المحقق ويعاد الاعتبار للمتهم.

وذكر القاضي نذير خير الله أن في الهيئة مكتباً للمتابعة يعمل على متابعة التقارير التي تصدر عن الهيئة وترسل إلى الجهات المعنية للتنفيذ وفي حال عدم التنفيذ تتخذ الإجراءات الإدارية ويحال للقضاء.

والهيئة لم تتخذ أي إجراء ظالم بحق أحد العاملين فيها أو من خارجها فهي تتخذ إجراءات قانونية وعادلة والأهم لدينا حقوق الدولة والمواطن.

وتركزت المداخلات على طبيعة عمل المراقب الداخلي وعدم وجود توصيف وظيفي لعمله في بعض الدوائر.

جاء ذلك خلال لقائه مع مديري الرقابة الداخلية والمراقبين الداخليين في الدوائر الرسمية بحضور محافظ طرطوس المحامي صفوان أبو سعدى وأمين فرع الحزب القاضي غسان أسعد ومعاون رئيس الهيئة ورئيس فرع الهيئة بطرطوس ناصر فياض.

أمين فرع الحزب تحدث عن ضرورة عدم تسريب التقارير لوسائل الإعلام نتيجة لما يحدث من تشهير بحق الناس فالتقارير هي مضبطة اتهامية وأن الأصل هو البراءة حتى يصدر قرار التجريم ولا يقلقنا شيء إلا العدالة وهدفنا حماية المال العام والعدالة.

محافظ طرطوس طلب المساعدة في تنفيذ أحد التقارير خاصة التي تحتاج إلى حجب ثقة وهي غير متوفرة في إشارة إلى عدم وجود تقارير تفتيش في الأدراج فكلها أخذت طريقها للتنفيذ إلا من يتطلب تنفيذه التصويت لحجب الثقة وهذا الأمر غير ممكن لذلك نتمنى التوجيه مركزياً لاتخاذ الإجراءات المناسبة وتركزت المداخلات على آلية تنفيذ تقارير التفتيش المتعلقة بطرطوس منها تقرير مبقرة زاهد والتقارير الخاصة بالمحروقات والجدير ذكره أن مداخلات الإعلاميين أنقذت الاجتماع من روتينيه المعتادة ورفعت منسوب النقاش وخاصة فيما يتعلق بالتقارير التي تحدث عنها الإعلام.

الثأر والثأر المضاد بين المسلحين

عائلات هجّرت شبابها حماية لحياتهم من الثأر

أطفال ويافعين ضحايا الثأر في إدلب

| محمد منار حميجو

انتشرت في بعض أرياف المحافظات الساخنة وخصوصاً ريف إدلب ظاهرة الثأر التي تقوم على انتقام الأسر من بعضها البعض ما دفع بالعديد منها إلى الهجرة من مناطقها إلى مناطق أخرى وأحياناً إلى خارج البلاد.

وأكدت مصادر أهلية أن جرائم القتل انتشرت بشكل فظيع في ريف محافظة إدلب، وخصوصاً في منطقة جبل الزواية، موضحة أن آخر الجرائم الواقعة منذ أيام هي قيام أحد الأشخاص بالثأر لأخيه المقتول بقتل اثنين من أهل القاتل ما دفع الأسرة الأخرى إلى قتل اثنين من الأسرة الثائرة.

وأضافت المصادر: إن الأسرتين هاجرتا من القرية التي يقطنان فيها إلى قرى أخرى خوفاً من الانتقام، مشيرة إلى بقاء عدد من الرجال منهما ليتصيد أحدهم الآخر، مؤكدة أن هذه ليست الحالة الأولى بل إن هناك الكثير منها في مناطق الريف.

ولفتت المصادر إلى: أنه لا يوجد قانون يحسم المسألة ويضبط هذه الجرائم في هذه المناطق ما سبب ذلك خوفاً وذعراً عند أهاليها ما دفعهم إلى التزام بيوتهم وعدم مغادرتها خوفاً على أنفسهم.

وبينت المصادر أن انتشار ظاهرة الثأر بين الأهالي شكلت سبباً إضافياً للهجرة لدى سكانها، معتبرة أن ما يحدث يعود إلى منتصف القرن الماضي الذي شهد في ذلك الوقت نوعاً من التحزبات بين الأسر التي أدت إلى انتشار جرائم القتل بينها والثأر من بعضها البعض.

ولفتت المصادر إلى أن معدل جرائم القتل في تلك المناطق ارتفع بشكل كبير لغياب القوانين الضابطة للمجتمع، مشيرة إلى أن القوي هو الحاكم بقوة سلاحه وأن هناك الكثير من القتلة ارتكبوا جرائم قتل على ضعفاء وهم أحرار وكأنهم لم يرتكبوا هذه الجرائم إطلاقاً.

وأكدت المصادر أن غياب الدولة عن تلك المناطق سبب ضرراً كبيراً للكثير من الأهالي باعتبارها كانت الحامي للمجتمع، مشيرة إلى أنه ما قبل الأزمة إذا ارتكب أحد المواطنين في هذه المناطق جريمة قتل تتدخل الجهات المختصة وتمنع حدوث أي فوضى أو عمليات ثأر، مضيفة: إنه حالياً ارتفعت نسبة حالات الثأر بشكل كبير نتيجة منع الدولة وقوع مثل هذه الحالات.

ولفتت المصادر إلى أن حالات الثأر شملت أحياناً الأشخاص الذين يقربون الأسرة القاتلة قربة بعيدة وأحياناً شملت الأطفال الصغار الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة كما حدث منذ أيام حينما ثأرت أسرة من أسرة أخرى بقتل طفل لم يتجاوز عمره ١٥ سنة بعد تعذيبه ورمي جثته خلف منزل أهله.

وأضافت المصادر: إن حالات الثأر لم تقتصر على قتل الأطفال بل كان للشيوخ نصيب منها حينما أقدمت أسرة أخرى على قتل رجل طاعن في السن بلغ من العمر ٨٠ عاماً لأنه جد القاتل الذي قتل قريب الأسرة الثائرة، مشيرة إلى أن بعض الأسر تبحث عن أفضل شاب في الأسرة الأخرى لقتله.

وأكدت المصادر أن الأسر المتورطة في جرائم قتل تسعى لتهريب أولادها الشباب إلى خارج سورية وأحياناً إلى الدول الأوروبية لحمايتهم من عمليات الثأر المنتظرة من الأسرة الأخرى.

غلاونجي: لا رسوم ولا ضرائب على المساعدات الإنسانية

| ميليا عبد اللطيف

عقدت اللجنة العليا للإغاثة اجتماعها أمس برئاسة عمر غلاونجي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالعمل الإغاثي والإنساني في سورية، بداية ثمّن غلاونجي الجهود والتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة لتحرير مدينة تدمر الأثرية والقريتين في محافظة حمص من المجموعات الإرهابية المسلحة مؤكداً أن الحكومة ممثلة باللجنة العليا للإغاثة تعمل جنبا إلى جنب مع الجيش العربي السوري الذي يطهر المناطق من المجموعات الإرهابية على تأمين كل الاحتياجات الإنسانية للمهجرين العائدين إلى مناطقهم.

وأكد غلاونجي حرص اللجنة العليا للإغاثة واللجان الفرعية في المحافظات على إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية لمستحقيها بشكل مستمر ومنظم في الوقت المناسب رغم الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملها والتي تعمل اللجنة على تذليلها وأهمية الجهود المبذولة في هذا الإطار، مشيراً إلى الإجراءات المتخذة لتسهيل سير قوافل المساعدات الإنسانية وضمان سلامتها وإيصالها إلى جميع المناطق على امتداد الجغرافيا السورية ولاسيما الصعبة منها، فقد قامت اللجنة بالتعاون مع المنظمات الدولية والهلال الأحمر العربي السوري بتسيير قوافل إنسانية إلى المعضمية ومضايا والغوطة الشرقية في ريف دمشق والحولة والدارة الكبيرة في حمص والفوعا وكفريا في إدلب وعدد من مناطق ريف حلب بالإضافة إلى التعاون مع الجانب الروسي لتوزيع بعض المساعدات الإنسانية على عدد من المناطق وذلك بالتنسيق مع اللجان الفرعية للإغاثة بالمحافظات ومركز التنسيق السوري الروسي في مطار حميميم حيث تم توزيع مساعدات إنسانية تتضمن مواد غذائية على مناطق في أرياف دمشق وحماة ودرعا..

وفي إطار تنظيم العمل الإنساني بين اللجنة العليا للإغاثة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري والجهات التي تعمل تحت مظلته أوضح غلاونجي أنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٥٥ تاريخ ٢٠١٦/٣/٧ بتفويض رئيس اللجنة العليا للإغاثة بممارسة صلاحيات واختصاصات الوزير المختص التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء بموجب الأحكام والقوانين النافذة فيما يتعلق بمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، مضيفاً إنه تم إعفاء شاحنات المساعدات الإنسانية من الرسوم والضرائب الجمركية والمرفئية وذلك بهدف وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من دون تأخير حيث تم الاتفاق على قيام اللجنة العليا للإغاثة بوضع آلية مناسبة لتلقي التقارير من الجهات المستفيدة من هذه الشحنات على أن تكون وجهة استخدام المساعدات وطريقتها خاضعة للمتابعة والإشراف.

٤٠٠ ألف ليرة كلفة الدواء لمريض السكري سنوياً

| محمود الصالح

يعتبر السكري أحد أكثر الأمراض المزمنة انتشارا في العالم ولا ترتبط الإصابة به بأي عمر أو نوع من البشر ولأهمية هذا المرض تنادى العالم لتحديد يوم عالمي لهذا المرض يصادف في كل عام الرابع عشر من تشرين الثاني يقف فيه العالم مذكراً بهذا المرض داعيا الناس إلى محاولة تجنبه والتخفيف من آثاره ومنعكساته في حال الإصابة به.

اليوم تحتفل سورية كباقي دول العالم باليوم العالمي للصحة ومن خلاله يتم الوقوف أمام الذات بالنسبة لمرض السكر الذي يشكل أحد تحديات العصر نظرا لكونه السبب المباشر لوفاة أكثر من ١,٥ مليون إنسان سنويا في العالم ويأتي في المرتبة الثانية في الأمراض القاتلة بعد السرطان ويصل انتشاره عالميا إلى ١٣٪ بين البشر ويرتفع عند الذكور إلى ١٤٪ وعند الإناث إلى ١٢٪ ويرتفع معدل الإصابة بمرض السكر مع التقدم في العمر ليصل إلى ٥٠٪ عندما يصل الإنسان إلى عمر يتجاوز ٦٥ سنة.

وبهذه المناسبة أكد وزير الصحة نزار يازجي في تصريح صحفي أن وزارة الصحة تولي اهتماما كبيراً لمرضى السكري من خلال إنشاء عيادات متخصصة بمرضى السكري في جميع المناطق السورية وتقدم لهم العلاج المجاني على مدار العام وتصل كلفة العلاج الدوائي لمريض السكري إلى أكثر من ٤٠٠ ألف ليرة سورية سنويا.

ليس هذا فحسب بل تقوم وزارة الصحة بتقديم العلاج والمتابعة لمن يتعرضون لاختلاطات داء السكري ومنها القلبية والعينية والقدم السكرية وغير ذلك. وأشار يازجي أن مديريات الصحة في المحافظات تقدم الأدوية المتنوعة لمرضى السكري في المراكز المخصصة في هذه المحافظات والأدوية هي عبارة عن الأنسولين وغيره من أدوية السكري المعروفة عالميا وهي متوافرة لدى جميع المراكز المعنية.

مدير «الصناعي» لـ«الوطن»: مشكلة القروض التشغيلية برزت من تعليمات المصرف المركزي ولا إقبال على تسوية قروض المتعثرين

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون لـ«الوطن» عن إعادة مشروع قانون إعفاء قروض الشهداء من الغرامات إلى المصرف المركزي بعد اعتماده من المصارف العامة، مع اقتراح التعديل على نسب الإعفاء، مبيناً أن الموضوع تم بناء على رفع مقترح من المصارف العامة لدراسة إعفاء القروض الممنوحة للشهداء من الغرامات، وإعداد مصرف التسليف الشعبي مشروعاً خاصاً بهذا الموضوع أرسله إلى مصرف سورية المركزي الذي أعاده بدوره إلى المصارف العامة لبيان الرأي.

وبالنسبة لموضوع معالجة القروض المتعثرة بين زيتون أن المصارف العامة قامت بدراسة طلبات اتحاد غرف الصناعة حول موضوع معالجة القروض المتعثرة، موضحاً أن المصارف لم تكن بعيدة عن المقترحات المطروحة، وأن المصارف العامة كانت قد أرسلت إلى الجهات الوصائية بالمضمون نفسه حتى قبل أن ترد مذكرة اتحاد غرف الصناعة.

وعن القروض التشغيلية أوضح مدير المصرف الصناعي أن المشكلة في القروض التشغيلية برزت من تعليمات مصرف سورية المركزي للقروض التشغيلية والتي اشترط فيها مدة القرض لسنة وللمنشآت الجاهزة للإنتاج فقط، وعلى الرغم من أنه تم البيان بشكل مسبق أن فكرة القروض ضمن هذه الشروط لن تلقى نجاحاً مطلقاً، وهذا ما أكده وأثبته الواقع في الفترة الماضية، ومن دراسة موضوع القروض التشغيلية من المصارف العامة والجهات الوصائية لبيان الأسباب التي حالت دون الإقبال على هذه القروض رغم الاهتمام الحكومي المنصب إلى إعادة إقلاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى رأس مال عامل.

وبين زيتون أنه من الممكن أن تكون مدة القروض أحد الأسباب وراء عدم الإقبال أو ارتفاع معدل الفوائد وذلك من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف، مبيناً أنه ومن وجهة نظر المصارف العامة ترى أن الشريحة المستهدفة أساساً قليلة لأن المنشآت التي تحتاج إلى رأس مال عامل وجاهزة للإنتاج محصورة في المناطق الآمنة فقط، لأن المنشآت التي في المناطق التي تم تحريرها متضررة إجمالاً، إضافة إلى أن معظم المنشآت في المناطق الآمنة كانت متعاملة مع المصارف ومتعثرة وهذا بالأساس يحول دون تمويلها.

مشيراً إلى أن أحد أهم أسباب عدم الإقبال على القروض التشغيلية هو غياب قدرة المصرف الصناعي على إطلاق هذه القروض كون هذه الشريحة متعلقة به أساساً، وبناء على ذلك تم التوجيه من الجهات الوصائية بحل مشكلة المصرف الصناعي وإيجاد الآليات اللازمة لتأمين السيولة، إلا أنه وحتى الآن يتم انتظار معالجة أسباب عدم الإقبال على هذه القروض وحل مشكلة المصرف الصناعي بناء على الاقتراحات المقدمة من المصارف العامة من الجهات الوصائية المختصة.

وكشف زيتون أنه لا إقبال على تسوية الديون المتعثرة لدى المصرف الصناعي بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ القاضي بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، وذلك بسبب الشروط الواردة في القانون والتي لم تراع الواقع الحالي وأن أغلبية من تقدم بطلب تسوية لقرضه وفق القانون المذكور كان لغاية رفع منع السفر لأن التسوية شرط من الشروط الأساسية لرفع قرار منع السفر، وكون موضوع منع السفر والذي شمل كل المتعاملين المتعثرين لدى المصرف وهو ورقة الضغط الوحيدة التي يمتلكها المصرف لتحصيل ما أمكن من ديونه.

من جهة أخرى وعن تعديل المصرف الصناعي لسقوف الكفالات أوضح زيتون أن القرار جاء بناء على قرار وزارة الأشغال، حيث تم رفع السقوف نتيجة لارتفاع سعر الصرف الذي انعكس على ارتفاع أسعار المواد وتكاليف المشاريع، والذي أدى بشكل طبيعي إلى ارتفاع سقوف الاعتمادات والكفالات.

١٠٠٠ مريض يومياً لمشفى الأسد الجامعي بدمشق

| فادي بك الشريف

بحث وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني في اجتماع نوعي مع إدارة مشفى الأسد الجامعي بدمشق التقرير السنوي لعمل المشفى العام الماضي وواقع العمل في المشفى والمراحل النهائية التي وصلت إليها عملية إنجاز مشروعي التوسع وتكييف المبنى الأساسي.

وأكد الدكتور المارديني على المستوى العالي للخدمات التي يقدمها المشفى على المستوى الوطني والتي تقارن بأحدث المشافي العالمية، لافتاً إلى الجهود التي يقوم بها الكادر الطبي والفني في استقبال المرضى وتأهيل طلاب الدراسات العليا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية الدكتور حسن الحبه جي أهمية مشروع التوسعة الذي يتم العمل عليه، مشيراً إلى أن نسبة التنفيذ وصلت إلى ٨٠٪، والمشروع الآن في مراحله النهائية ضمن متابعة من إدارة المشفى وتوجيهات من الوزارة ما ينعكس إيجاباً على وضع المشفى، ذاكراً أن عدد المرضى اليومي في المشفى يصل إلى نحو ١٠٠٠ مريض إضافة إلى عدد من المراجعين.

وأوضح الحبه جي أن المشروع يتضمن توسعة أقسام المشفى عبر إحداث أقسام جديدة في «الأذنية والعينية»، وتوسعة العناية المشددة والإسعاف بحيث يكون هناك إسعاف جراحي، إضافة إلى زيادة عدد الأسرة، مشيراً إلى أن المشفى ذو كفاءة عالية على مستوى الخدمات المقدمة واهتمام كبير بالمرضى.

ويتوافر في المشفى ٥٩٧ سريراً و١٤ غرفة عمليات و٣٥ غرفة عناية مشددة ويبلغ عدد الأطباء ٤٤ عضو هيئة تدريسية و٩٨ طبيباً متعاقداً إضافة إلى ٤٨٠ طالب دراسات عليا و٦٠٣ ممرضين وممرضات.

وأشار مدير مشفى الأسد الجامعي الدكتور حسام شبلي إلى أن المشفى يعمل بطاقته القصوى رغم الصعوبات التي يواجهها في توريد عدد من الأجهزة الطبية، منوهاً إلى العمل على تشغيل وصيانة هذه الأجهزة بجهود وخبرات وطنية، والاستمرار بالتصدي لموضوع إصلاح البنى التحتية في المشفى ورفع جاهزيتها من خلال الحد قدر الإمكان من الهدر ومحاربة الفساد بجميع أشكاله.

في ندوة الأربعاء التجاري

جدل حول إعادة تقييم أصول الشركات المدرجة في البورصة مع التضخم

مدير البورصة: تفتح باباً للتلاعب

الوطن

أثار موضوع ضرورة إعادة تقييم أصول الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية جدلاً واسعاً خلال ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق أمس، إذ تساءل الكثير من التجار عن مدى استعداد السوق لإعادة تقييم أصول الشركات المدرجة لجهة المباني والآلات والعقارات والأراضي التي تمتلكها بما يتوافق مع التضخم الحاصل وتقلبات أسعار الصرف وتصاعدها المضطّرد.

من جهته وصف رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع اللجوء إلى تقييم أصول هذه الشركات بالدخول في الحلقة المفرغة، ضاربا مثال كمن بدل النقد السوري بالعملة الأجنبية أو بالدولار بقيمة ٥٣٥ ليرة قبل عدة أيام ولم يستفيدوا شيئاً بل خسروا الآن بعد أن انخفض سعر الدولار إلى ٤٩٥ ليرة.

مشيراً إلى أن الأسهم في بورصة دمشق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٦ كانت الملاذ الآمن لمن يمتلك كتلة من الأموال التي يحتفظ بها أي شخص أو شركة في ظل تذبذب أسعار الصرف وارتفاع أسعار الدولار. مؤكداً أن أهالي دمشق كانوا في بورصة دمشق القديمة يتهادون الأسهم فيما بينهم في مناسبات الزواج والنجاح وغيرها.

بدوره لم يشجع المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان على الأخذ بمعيار إعادة تقييم أصول الشركات المدرجة في بورصة دمشق قياسا للتضخم الجاري حاليا، مبيناً أنه من مزايا البورصة أنها تمكن أي مواطن لديه أسهم أو أي أحد آخر من معرفة السعر السوقي لأي شركة مدرجة خلال لحظات على اعتبار أن سعر السهم مقيم بسعر العرض والطلب وبالليرة السورية بعيداً عن تقلبات أسعار الصرف وبالتالي هذه الشركات لا تحتاج إلى تقييم لأموالها والحصص والأصول الأخرى لها ولا شهرة المحل التي هي عملية ليست سهلة في السوق حيث تثير هذه القضية التي تتعلق بشهرة المحل التي يمكن أن تصل إلى مليار ليرة عدا الأصول غير الملموسة في الشركة، وهذه قضية معالجة في بورصة دمشق حيث إن حجم التداول والعرض والطلب على الأسهم هو ما يحسم هذا الأمر. مبيناً أن إعادة التقييم تفتح المجال للتلاعب حيث يتطلب الأمر أن تستعين الشركة المدرجة بلجنة خبراء ويصبح لزاما أن تستعين بهذه اللجنة كل سنة حيث يمكن أن تقوم هذه اللجنة بدفن خسائر الشركة وتحويلها إلى أرباح بعد إعادة التقييم حيث تضع نفسها في موقع المضلل للمساهمين لأن عملية التقييم يمكن أن تحصل بالتواطؤ بين أصحاب الشركة ولجنة التقييم من الخبراء الذين يتغيرون كل سنة ويصبح لزاما على الشركة أن تعترف بالربح والخسارة حيث يخلق ذلك مع تغيير اللجان فرصاً كبيرة للتلاعب.

وأشار حمدان إلى أن بورصة دمشق تطبق كل معايير فروقات أسعار الصرف بالكامل وان البنوك تأخذ هذه الفروقات إلا ما يتعلق بالمباني والأراضي والأصول الثابتة الأخرى المملوسة حيث لا تمتلك معظم البنوك والمؤسسات المالية مثل هذه الأصول، ولفت كذلك إلى أن سوق دمشق للأوراق المالية لم يشهد أي حالات انسحاب من السوق على الرغم من كثرة الشركات والمؤسسات المدرجة فيه وخاصة البنوك التي فيها الكثير من المستثمرين الأجانب ما يشير إلى توقع هؤلاء للكثير من المنافع والفوائد والأرباح في استمرارهم خلال المرحلة القادمة القريبة.